

مركز "شمس" : عندما يصبح الصمت الدولي رصاصة أخرى في صدر الفلسطينيين : شمال الضفة الغربية يواجه التطهير العرقي

٢٠٢٥-٠٢-٢٥ | ١٤:٤٧ تكبير الخط تصغير الخط شارك طباعة قراءة النص

الثلاثاء ٢٥/١٢/٢٥

قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" أن الصمت الدولي على جرائم الإبادة في مخيم جنين وطولكرم وفي شمال الضفة الغربية، يشكل وصمة عار على جبين المجتمع الدولي وهو بمثابة ضوء أخضر لاستمرار الاحتلال في جرائمه في شمال الضفة الغربية وفي عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، ففي الوقت الذي تستمر فيه آلة الحرب الإسرائيلية بتدمير البنية التحتية والمباني السكنية وتهجير المواطنين من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس والفارعة وبلدات وقرى ومدن شمال الضفة الغربية وفرض الحصار والإغلاق عليها واستخدام سياسة التجويع كسلاح من أسلحة الحرب، تصمت دول العالم على تلك الجرائم ولا تحرك ساكناً .

كما وأدان مركز "شمس" جرائم الاحتلال الوحشية في شمال الضفة الغربية والتي شملت المدن والمخيمات والقرى والبلدات الفلسطينية وخاصة في محافظات (جنين وطولكرم وطوباس) من خلال الاقتحامات المستمرة وفرض الحصار والإغلاق عليها وتهجير سكانها، إذ صرح رئيس بلدية جنين أن حوالي (٥٠%) من أحياء المدينة لا تصلها المياه والكهرباء والمواد الغذائية بسبب الحصار الإسرائيلي، إضافة إلى تدمير الشوارع وشبكات المياه والكهرباء في المدينة، وامتدت الجرائم إلى قرى وبلدات المحافظة في قباطية وبرقين وغيرها، إذ قام الاحتلال بفرض منع التجول لمدة (٤٨) ساعة متواصلة على بلدة قباطية، وعمل على تدمير البيئة التحتية فيها.

وشدد مركز "شمس" على أن ما يقوم به الاحتلال في مخيمات شمال الضفة هو مرحلة جديدة من التهجير القسري والتطهير العرقي، إذ بلغ عدد المواطنين الذي تم تهجيرهم من مخيمات (جنين، ونور شمس، وطولكرم) حوالي (٤٠٠٠٠) مواطن، في سياسة واضحة ومعدة مسبقاً لتدمير المخيمات وتهجير سكانها، من أجل تصفية قضية اللاجئين وحقوق العودة، بعد الحرب التي أعلنتها الاحتلال على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا وإغلاق مكاتبها ومقراتها في القدس ومنع موظفيها من العمل والحركة، وفرض قيود على عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يقوم الاحتلال باستهداف المخيمات لما تمثله من دلالة سياسية وقانونية لحق العودة للفلسطينيين إلى مدنهم وبلداتهم وديارهم التي هجروا منها بالقوة في العام ١٩٤٨ .

واستنكر مركز "شمس" ما قام به رئيس وزراء حكومة الاحتلال (بنيامين نتنياهو) ووزير حربه (يسرائيل كاتس) من اقتحام مخيم طولكرم والتصريح من داخل المخيم عن بقاء جيش الاحتلال داخل المخيم بصفة دائمة وأنه لن يسمح لسكان المخيم بالعودة إلى بيوتهم داخل المخيم، وأنه سيفرض واقعاً جديداً وسيبقى جيش الاحتلال في المخيمات بشكل دائم وإقامة مواقع عسكرية في المخيمات، ومهدداً في الوقت ذاته بتوسيع هذه العملية العسكرية لتشمل مخيمات ومدن وبلدات أخرى من محافظات الضفة الغربية.

وقال مركز "شمس" إن دخول سلاح الدبابات والمدفعات إلى محافظات شمال الضفة الغربية للمرة الأولى منذ (٢٣) عاماً مؤشراً خطيراً على إنطلاق إجراءات ضم الضفة الغربية بالقوة العسكرية وتدمير الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية، وتنفيذ ما يعرف بخطة الحسم والتي تم

إدراجها في الاتفاقيات الائتلافية ما بين أقطاب حكومة الاحتلال في العام ٢٠٢٢م ومازال سموترش يعمل جاهداً على تنفيذها في محاولة جادة لحسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية.

وأكد مركز "شمس" على أن استهداف الاحتلال لمدن شمال الضفة الغربية (جنين، طولكرم، طوباس) ومخيمات (جنين، طولكرم، نور شمس، الفارعة) وبلدات (برقين، قباطية، طمون، واليامون، وسيلة الحارثية) وغيرها من المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، وتهجير المواطنين وتدمير المباني السكنية والبنية التحتية فيها، تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني لاسيما لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩م وخاصة للمادة رقم (١٥) من الاتفاقية والتي تنص على (حماية الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية ولا يقومون بأي عمل له طابع عسكري أثناء إقامتهم في مناطق النزاع)، وانتهاك للمادة رقم (٤٩) من نفس الاتفاقية والتي تنص على (يحظر النقل الجبري أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي دولة أخرى أياً كانت دواعيه وأسبابه)، وانتهاك للمادة رقم (١٩) من اتفاقية جنيف الأولى لسنة ١٩٤٩م والتي تنص على (لا يجوز بأي حال الهجوم على الوحدات والمنشآت الطبية الثابتة والوحدات المتحركة التابعة للخدمات الطبية، بل تحترم وتحمى في جميع الأوقات بواسطة أطراف النزاع، وعلى السلطات المختصة أن تتحقق من أن المنشآت والوحدات الطبية المذكورة أعلاه تقع بمنأى عن أي خطر تسببه الهجمات على الأهداف الحربية)، وانتهاك للبرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية وخاصة للمادة رقم (١٤) منه والتي تنص على (يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، ومن ثم يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكتها وأشغال الري). وانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان لاسيما لاتفاقية روما لعام ١٩٩٨م والتي تشكل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إذ نصت المادة رقم (٨) من الاتفاقية على أن (تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفقتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية، وتعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، وإلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها، أو إبعاد أو نقل سكان الأرض المحتلة داخل الأرض أو خارجها يعتبر جريمة حرب)، وانتهاك لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة في ٩/١٢/١٩٤٨م إذ نصت المادة رقم (٢) من الاتفاقية على أن جريمة الإبادة الجماعية (أياً من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو دينية وإخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد تدميرها المادي كلياً أو جزئياً).

كما وطالب مركز "شمس" القمة العربية التي ستعقد في القاهرة بعد أيام قليلة بضرورة ترجمة المواقف العربية الأخيرة برفض التهجير القسري والتطهير العرقي إلى أفعال على أرض الواقع واتخاذ إجراءات ومواقف سياسية ودبلوماسية ضاغطة في مواجهة سياسات الاحتلال والهادفة إلى تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وتصفية قضيته على حساب الدول العربية الشقيقة، وضرورة رفض كل أشكال التهجير وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطاع غزة والوقوف عند مسؤولياتها الوطنية والتاريخية كدول داعمة ومؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

وفي نهاية بيانه الصحفي طالب مركز "شمس" مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف، والأمين العام للأمم المتحدة، والمقرر الخاص لحقوق الإنسان، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو، والمؤسسات الحكومية والغير حكومية، بضرورة التحرك العاجل والسريع والضغط على حكومة الاحتلال وإلزامها بوقف جرائمها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلزامها بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في تحييد المدنيين والأعيان المدنية عن مواقع الاشتباك والعمليات العسكرية وتوفير مناطق آمنة لحمياتهم، ورفع الحصار والإغلاق المفروض على المخيمات والقرى والبلدات الفلسطينية.

مركز "شمس" : عندما يصبح الصمت الدولي رماصة أخرى في صدر الفلسطينيين
شمال الضفة الغربية يواجه التطهير العرقي



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

14:47 | 2025-02-25

تغيير الخط

تصغير الخط

شارك

طباعة

قراءة النص

3G جوال أسرع وأوفر وديماً شمساً

ON

تصفح فلسطين

مكتف ليزيد

برامج متحركة

كتب من فلسطين

معدات البث

برامج خاصة

خدمات إخبارية

أخبار اليوم

منتجات طبية

تطبيقات إخبارية

قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" أن الصمت الدولي على جرائم الإبادة في مخيم جنين وطوكوم وفي شمال الضفة الغربية، يشكل وصفاً غار على جبين المجتمع الدولي وهو بمثابة ضوء أخضر لاستمرار الاحتلال في جرائمه في شمال الضفة الغربية وفي عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، ففي الوقت الذي تستمر فيه آلة الحرب الإسرائيلية بتدمير البنية التحتية والمباني السكنية وتهجير المواطنين من مخيمات جنين وطوكوم ونور شمس والفارعة وبلدات وقرى وعين شمال الضفة الغربية وفرض الحصار والإغلاق عليها واستخدام سياسة التجويع كسلاح من أسلحة الحرب، تصمت دول العالم على تلك الجرائم ولا تحرك ساكناً .

كما وأدان مركز "شمس" جرائم الاحتلال الوحشية في شمال الضفة الغربية والتي شملت المدن والمخيمات والقرى والبلدات الفلسطينية وخاصة في محافظات (جنين وطوكوم وطوليس) من خلال الاقتحامات المستمرة وفرض الحصار والإغلاق عليها وتهجير سكانها. إذ صرح رئيس بلدية جنين أن حوالي (650%) من أحياء المدينة لا تصلها المياه والكهرباء والمواد الغذائية بسبب الحصار الإسرائيلي. إضافة إلى تدمير الشوارع وشبكات المياه والكهرباء في المدينة، وامتنعت الجرائم إلى قرى وبلدات

<https://www.raya.ps/news/1190500.html>